المعادن ثروة مهملة !!

استطلاع / محمد راجح

على الرغم من أن اليمن يصنف ضمن البلدان الأقل نمواً، إلا أنه ينظر إليه كبلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الهامة حيث تتوفر فيه العديد من الثروات التي لم تستغل غالبيتها بشكل أمثل حتى الآن وبالذات في مجال النفط والغاز، والثروة المعدنية التي تعاني إهمالاً كبيراً وتهميشاً لثروة يمكن إن تشكل مورداً رئيسياً لدعم خزينة الدولة . وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

يؤكد خبراء أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي تتطلب التركيز على تنميتها بشكل أمثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد.

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويدعو الخبراء الى ضرورة توجيه الجهود الحكومية خلال الفترة القادمة الى توسيع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتركيز على استغلال الفرص الكامنة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية والتي من أهمها قطاع التعدين.

ثروة

يرى القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور عامر الصبري أن قطاع التعدين من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص عمل.

ويشير الى أن اليمن لا تزال حديث عهد بالصناعة التعدينية سواءً كانت استخراجية أو تحويلية.

وبحسب الدكتور عامر فإن قطاع التعدين في اليمن من القطاعات الواعدة بالنظر إلى ما تمتلكه اليمن من تنوع جيولوجي يسمح لتواجد موارد معدنية متنوعة من شأنها الدفع بعجلة التنمية والتخفيف من الفقر والبطالة، وقد تم تأكيد ذلك في تقارير الخبراء والمؤسسات الدولية المختلفة ،ويتحدث عن إمكانية أن تمثل الموارد المعدنية أحد أهم الحلول المقترحة لإحداث تنمية مستدامة تضمن رفاهية أجيال الحاضر، فالصخور والمعادن الصناعية على سبيل المثال تعتبر أساسا للتنمية الصناعية بما توفره من مواد خام أولية لتلك الصناعات من جهة وتوفير فرص عمل عديدة من جهة أخرى.

لكن لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة يرى الدكتور عامر ضرورة العمل على إحداث توافق بين الأنشطة الاقتصادية، والحفاظ على البيئة ومعالجة الهموم الاجتماعية، والتي تمثل تحدياً كبيراً من تحديات عصرنا الحالي.

احتياجات

تؤكد الدراسات الجيولوجية المختلفة أن اليمن يمتلك ثروة معدنية واعدة بالخير والعطاء، نتيجة للتنوع الجيولوجي المناسب، حيث بينت المسوحات الجيولوجية انتشار صخور الأساس في عدد من محافظات الجمهورية، وتعتبر من أهم وأكثر التكوينات الصخرية المناسبة لاستضافة العديد من المعادن الفلزية كالذهب، الرصاص، الزنك، النحاس، الفضة، النيكل، البلاتين والحديد والتيتانيوم، بالإضافة إلى القصدير، التنجستن، النوبيوم، والتنتاليوم.

ويحتاج هذا القطاع الواعد طبقا للصبري لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية نظرا للدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ويشدد القائم بأعمال رئيس هيئة المساحة الجيولوجية على اهمية الاستغلال الامثل لهذا القطاع والتعريف والترويج بأهميته الاقتصادية والاستثمارية والتنموية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

وبحسب الدكتور الصبري فإن القطاع الخاص مطالب بالاستثمار في قطاع المعادن الذي يمتلك فرصاً واعدة ومغرية ويحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

ويشير إلى الاسمنت كثروة هائلة لو أحسنا استغلالها واستثمارها لأحدثنا نهضة عارمة في هذا الخام التعديني الصناعي الذي تكتنز أرضنا احتياطياً ضخماً يمكن ان يجعلنا في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة له بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

مساهمة

وبحسب تقرير رسمي فإن مساهمة قطاع التعدين في التنمية الاقتصادية متواضع جداً من خلال تغطية نسبة كبيرة من حاجة السوق المحلي من منتجات المعادن والصخور الصناعية والإنشائية كأحجار البناء والزينة، والملح، والجبس، والحجر الجيري وغيرها من المواد اللازمة للبناء والتشييد، غير أن هذا القطاع لم يلعب حتى الآن الدور المطلوب مقارنة مع الإمكانيات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع.

كما ان مساهمة هذا القطاع متواضعة جداً بالنظر إلى الإمكانات الجيولوجية والمعدنية الواعدة في اليمن والتي تشير إلى إمكانية مساهمة هذا القطاع مساهمة حقيقية تجعله من أهم الروافد المالية للاقتصاد الوطني وأحد أهم الخيارات لتأمين العديد من فرص العمل والقضاء على البطالة والتخفيف من الفقر.

مناقشة أوضاع القطاع السمكي في عدن

عدن/ سبأ

ناقش لقاء ضم وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري ومحافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد اليوم أوضاع القطاع السمكي وتفعيل دور الجمعيات التعاونية السمكية واحتياجات الصيادين .

وأستعرض اللقاء بحضور رئيس الهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن المهندس ناصر عبد الله النسي ومدير فرع الهيئة في محافظة لحج علي راجح ومدراء عموم الإدارات العامة بالهيئة العامة للمصائد السمكية كيفية مواجهة الصيد العشوائي وتراخيص الاصطياد وكذا ترقيم القوارب بالتنسيق مع خفر السواحل ، ،والنظر في إعادة تأهيل ميناء الاصطياد السمكي بمنطقة حجيف وميناء الصيد بالمعلا وإعادة وضع القوارب المتبقية في الميناء السمكي التي ساعدت على إعادة تنزيل بواخر الاصطياد في هذا الموقع .

وتطرق اللقاء إلى أهمية الاستغلال الأمثل للموارد السمكية من خلال العمل المنظم وأهمية التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في القطاع السمكي وخلق شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص والعمل على تقوية وتعزيز البنية التحتية السمكية .

كما تم مناقشة إنشاء هيئة المصائد في خليج عدن الذي يتكون من عدن ولحج وأبين والذي يتوافق مع توجه الدولة لتعزيز العمل في هذا الاتجاه وإعطاء الصلاحيات التنفيذية بالتعامل مع المشاريع والصيادين وتحديد مهمة الوزارة في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات العامة والقوانين .

وأكد اللقاء أهمية القطاع السمكي في إقليم عدن باعتباره أحد القطاعات الهامة التي توفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين وأهمية الدور الذي تقوم به الهيئة العامة للأبحاث السمكية بالشراكة مع المعهد السمكي وضرورة التوعية الإعلامية للتوعية بأهمية الحفاظ على الموارد السمكية والتعريف بأماكن التكاثر والإنتاج وترشيد الاصطياد في الأماكن التي لا تضر بمصلحة هذا القطاع .

اهتمام كوري بالاستثمار في اليمن

صنعاء/ سبأ

دعا رئيس الهيئة العامة للاستثمار الدكتور يحيى صالح محسن الشركات الكورية إلى الاستثمار في اليمن وفقا لقائمة الفرص الاستثمارية التي أعدتها الهيئة مؤخراً لعدد من القطاعات الاقتصادية والحيوية.

جاء ذلك خلال لقائه أمس سفير كوريا الجنوبية بصنعاء لي يوه هو، وبحث خلاله أوجه التعاون الاستثماري بين اليمن وكوريا الجنوبية.

وأكد الدكتور يحيى صالح محسن، حرص الهيئة على فتح افاق تعاون جديدة بين الهيئة والجهات ذات العلاقة في كوريا الجنوبية للتعاون في مجال الترويج للفرص الاستثمارية بهدف استقطاب الاستثمارات الكورية إلى اليمن.

من جهته أبدى السفير الكوري اهتمام المستثمرين الكوريين بالاستثمار في مجال البنية التحتية وأيضاً تركيب السيارات في المنطقة الحرة بعدن وكذا الاستثمار في الاجهزة الالكترونية والكهربائية.

كما أعرب عن استعداد بلاده لتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية من خلال برامج التدريب التي تقدمها وكالة "كويكا" KOICA

وأكد السفير الكوري حرص بلاده على تنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع اليمن في مجال الاستثمار وتشجيع الشركات الكورية على المنافسة على الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن، بهدف تقوية العلاقات بين البلدين الصديقين وخدمة مصالحهما المشتركة.

حضر اللقاء رئيس قطاع الترويج ومناصرة السياسات في الهيئة العامة للاستثمار المهندس محمد أحمد حسين.

لجنة حوض دلتا أبين تناقش تقارير ضبط الحفارات المخالفة

أبين / سبأ

ناقشت لجنة حوض دلتا أبين في اجتماعها أمس برئاسة محافظ أبين جمال العاقل مستوى تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة باستمرار ضبط الحفارات المخالفة في الدلتا من دون تراخيص واتخاذ التدابير المناسبة للحد من الحفر العشوائي .

واستعرض الاجتماع قرار تكليف أعضاء لجنة الحوض بتقديم كافة التسهيلات لمركز أبحاث الكود الزراعي بشأن إنشاء مزرعة نموذجية إيضاحية ارشادية في تطبيق ري محصول الموز بالتنقيط لأهمية هذا المشروع .

واستمع المجتمعون من المهندس خالد بالعيدي رئيس السكرتارية الفنية للجنة الحوض إلى الاجراءات المتخذة لمنع الحفر العشوائي ومكافحته ومستوى العمل في مشروع مبنى لجنة الحوض بتكلفة 25 مليون بتمويل من وزارة النفط المعول عليه تمكين أعضاء لجنة الحوض من ممارسة مهامهم وأنشطتهم بشكل ايجابي .

حضر الاجتماع الأمين العام للمجلس المحلي مهدي الحامد والوكيل المساعد للمحافظة احمد ناصر جرفوش ورئيس لجنة التخطيط في المجلس المحلي احمد السيد .

اليمن يدشن تقرير تقييم سبل العيش متعدد الأبعاد في مناطق النزاع

بن طالب : الحكومة ستستفيد من نتائج التقييم في وضع خطط لمساعدة المتضررين

ولد الشيخ احمد : التقييم نموذج عالمي واليمن الأولى في البحث المتعلق بسبل المعيشة

/ مطهر هزبر

قال وزير الصناعة والتجارة سعد الدين بن طالب ان اليمنيين يتطلعون الى ان تسهم مخرجات الحوار الوطني في تجاوز التحديات والمعوقات والانطلاق الى مرحلة البناء والتنمية المستدامة في مختلف مناحي الحياه .

واشار الوزير بن طالب في حفل تدشين تقرير تقييم سبل العيش متعدد الابعاد في مناطق النزاع في اليمن في محافظات أبين وعمران وحجة وتعز. والذي نفذه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة الى ضرورة القيام بإجراءات سياسية تعزز من خلق فرص عمل للشباب والنساء ودعم قدرة الاسر على الصمود وتعزيز اصول المعيشة لديها خاصة أثناء الصراعات والكوارث الطبيعية، مؤكداً على أن الحكومة تدرك اهمية هذا التقييم في مناطق الصراع الأربعة والاستفادة من نتائج هذا التقييم لوضع خطط عمل وتدخلات تستجيب لهذه النتائج في انعاش مصادر العيش للسكان المتضررين وتوسيعه الى المحافظات الاخرى .

منوها بهذا الصدد بالدور الذي ينبغي ان تقوم به المبادرات المحلية والوطنية لمعالجة الكثير من التحديات المتعلقة بسبل المعيشة

واضاف : ان الناس في المحافظات التي شملها التقييم وغيرها من المحافظات أظهروا روح المقاومة في وجه المصادر الحادة والمزمنة للصدمات والضغوط، سواء في وقت الصراع أو غيره، مشيراً إلى أنه لوقت طويل كانت التنمية غير عادلة في اليمن ما أسهم في خلق حالة من عدم المساواة بين المواطنين اليمنيين .

واشار الوزير بن طالب الى أن الأشخاص العائدين إلى منازلهم المدمرة وأعمالهم المتضررة بحاجة إلى دعم خاص يأخذ بعين الاعتبار أمنهم واحتياجاتهم الاجتماعية الأولية.

من جانبة أشار السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، إلى أن اليمن هي الدولة الأولى في العالم التي تتخذ هذا النهج المبتكر في البحث المتعلق بسبل المعيشة والذي يقدم تحليل عن العلاقة بين الفقر والبطالة والصراع. وأضاف السيد إسماعيل: إن هذا التقييم بات اليوم نموذجاً عالمياً، لا سيما أنه يقدم المعلومات المطلوبة لكسر الحلقة السلبية ومساعدة الشباب والمرأة على الشروع في تبني سبل معيشة قابلة للحياة تعيلهم وأفراد أسرهم بشكل كريم، مضيفا أن أهم نتائج التقييم أكدت على أن معظم الأسر قد تأثرت بالصراعات بشكل أو بآخر وأن النتائج قد بيّنت كذلك أنه حتى الأسر الأفضل حالاً لم تكن بمنأى عن الصدمات والضغوط.كما أوضح أنه 67% من المتضررين كان بسبب الصراعات خلال عام 2011م بينما 28.8% منهم تضرروا خلال العام 2010م.

حضر الفعالية عدد من المسؤولين في الحكومة ومحافظو المحافظات الأربع التي شملتها الدراسة بالإضافة الى ممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية في صنعاء ومسؤولين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

في ندوة فكرية بمركز منارات:

الدكتور العودي: الفيدرالية تمثل لليمن الأصل الحضاري والتاريخ العميق للشراكة المتوازنة

/ خليل المعلمي

أوضح الدكتور حمود صالح العودي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء أن الفيدرالية اليوم ليست فقط مجرد مطلب سياسي حديث للعدالة والمواطنة المتساوية أو مجرد شعار وتجربة مستوردة من الشرق أو الغرب، بقدر ما تمثل لليمن الأصل الحضاري والتاريخ العميق للشراكة المتوازنة بين المركز والأطراف والذي اقتضته ظروف الزمان والمكان في كل مراحل الاستقرار والتوحد والازدهار.

واستعرض خلال ندوة فكرية نظمها المركز اليمني للدراسات التاريخية ودراسات المستقبل منارات أمس ضمن برنامجه الثقافي تحت عنوان "أسس وحيثيات تخطيط وإدارة دولة اليمن الاتحادي" في ضوء مخرجات مؤتمر الحوار، أسس وحيثيات تخطيط وإدارة يمن المستقبل الاتحادي الديمقراطي من خلال عدة محاور تتمثل في توضيح الأساس الجغرافية والديمغرافية للنظام الاتحادي مروراً بأسس واختصاصات السلطة المركزية للدولة الاتحادية وانتهاءً بأسس واختصاصات السلطات الفيدرالية للأقاليم.

وتطرق الدكتور العودي إلى مزايا النظام الاتحادي المتمثلة في العودة إلى الاحتكام لمعادلة التوازن والشراكة الحقيقة في السلطة والثروة كضامن تاريخي وحيد للأمن والاستقرار والوحدة والازدهار، بعد أن حدثت الاختلالات والانهيارات المتتالية بسبب طغيان المركز على الأطراف أو العكس ما لا يحد من الخراب والدمار والأذى والبلاء على مدى العقود الماضية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً على السواء.

وقال: من هذه المميزات تفرغ الحكومة المركزية بكامل طاقتها للقضايا الاستراتيجية والبعيدة المدى بدءاً بحماية وتعزيز السيادة الوطنية والدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، مروراً بحماية واستثمار وتشغيل الموارد الاقتصادية السيادية وصولا إلى التشريع والتخطيط الاستراتيجي، كما ستكون الحكومة المركزية في منأى تام وإلى أبعد حد ممكن عن مظاهر الصراع والظلم والاستغلال والفساد ونزوات الهيمنة المناطقية أو الطائفية أو القبلية أو العسكرية أو العائلية المتخلفة لمنطقة ما على حساب غيرها.

وأضاف: كما أن هناك مميزات تتعلق بالأقاليم و منها تحقيق شراكة الأطراف مع المركز في السلطة والثروة وتحقيق مبدأ المبادرة والمنافسة الإيجابية في البناء وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق المسؤولية الذاتية ومنع الإتكالية.

حضر الندوة العديد من المثقفين والمهتمين والذين أثروا الندوة بالنقاشات والمداخلات.